

الطلب يرفع وتيرة إطلاق المشاريع الجديدة في أبوظبي



أبوظبي: عدنان نجم

أكد خبراء وعاملون في القطاع العقاري في أبوظبي أن أسعار العقارات المناسبة والقوانين والتشريعات المشجعة على الاستثمار وطبيعة المشاريع العقارية النوعية أسهمت في رفع الطلب على شراء وتملك العقارات، ونجاح شركات التطوير العقاري في بيع وتسويق مشاريعها خلال فترة قصيرة.

وذكر هؤلاء أن الطلب في الفترة الراهنة يزداد على شراء الفلل السكنية في المشاريع والمجمعات المتكاملة إلى جانب الوحدات السكنية الصغيرة التي تتناسب مع إمكانيات ذوي الدخل المتوسط والمحدود، لاسيما مع توافر برامج تسديد مريحة نسبياً.

توقع الخبراء استمرارية الطلب على شراء وتملك العقارات خلال الفترة المقبلة، بالاستفادة من الزخم الذي أحدثه إكسبو 2020، وغيرها من المحفزات التي أطلقتها الدولة مؤخراً فضلاً عن العائد الاستثماري المناسب.

المشاريع الجديدة مدروسة

قال الدكتور عبدالرحمن العفيفي الرئيس التنفيذي لشركة تمكّن العقارية: «نشهد بين فترة وأخرى إطلاق مشاريع عقارية جديدة في أبوظبي، وهذا يدل على مواصلة الطلب على العقارات بمختلف أنواعها، لكن نلاحظ أن المشاريع الجديدة تأخذ منحى نوعياً ومدروساً، وتركز على الجودة والتصاميم الفريدة، وقد ساعد ذلك في استمرارية الطلب على شراء». «وتملك العقارات

وأضاف: «كما أن أسعار الوحدات العقارية تعتبر مناسبة ومنطقية وتتناسب مع الطلب، وشركات التطوير العقاري «تراعي أسعار الخدمات السنوية ما زاد الطلب على الشراء والتملك

وذكر أن مختلف المناطق تشهد طلباً على العقارات بها، موضحاً أن الطلب على الشقق السكنية يكثر في جزيرة الريم، بينما يكثر الطلب على الفلل في جزيرة السعديات، أما في جزيرة ياس فإن الطلب على الفلل والشقق السكنية، ويعتمد ذلك على حسب المناطق وطبيعة المشاريع المطروحة بها

وأفاد بأن الطلب على الفلل الفاخرة يكون في جزيرة السعديات، أما الفلل المتوسطة التي تناسب الجميع فتوجد في جزيرة ياس

وتابع: «لقد أطلقت أبوظبي تشريعات ومبادرات لجذب العائلات والأفراد للشراء والتملك والاقامة بها، وكان للإقامة «الذهبية دور كبير في دفع الحاصلين عليها للشراء والتملك لرغبتهم بالاقامة والعمل والعيش في الدولة

وذكر العفيفي أن المرونة في القوانين والتشريعات المتعلقة بالعقارات قد ساعد بشكل كبير على تشجيع الشراء والتملك. ومواصلة إطلاق مزيد من المشاريع التي تلبي الطلب المتواصل

الصورة



مشاريع نوعية

ويرى الدكتور علي سعيد العامري رئيس مجلس إدارة مجموعة الشموخ أن السوق العقاري في أبوظبي بشكل خاص والدولة بشكل عام يحتاج إلى مشاريع عقارية نوعية تلبي الطلب المتواصل عليها، مشيراً إلى تركيز الطلب في المرحلة الراهنة والقادمة على شراء الفلل السكنية والوحدات من نوع بنتهاوس إلى جانب الشقق السكنية الصغيرة

وذكر أن القوانين والتشريعات الجديدة كان لها دور مهم وبارز في رفع الطلب على العقارات مع الاستفادة من الزخم الذي أحدثته معرض إكسبو دبي 2020، حيث عرّف جميع دول العالم بدبي والدولة كوجهة استثمارية عالمية في مختلف القطاعات ومن بينها القطاع العقاري

وأشار العامري إلى أن منح الدولة الإقامة الذهبية لشريحة واسعة من الناس خاصة رجال الأعمال والمستثمرين والموهوبين والأطباء والطلبة المتفوقين وعائلاتهم قد شجع هؤلاء على الشراء والتملك بغرض الإقامة والعمل والاستثمار، موضحاً نجاح هذه الجهود في رفع الطلب على العقارات، ودفع شركات التطوير العقاري نحو إطلاق

المزيد من المشاريع التي تتضمن وحدات سكنية يكثر الطلب عليها

ثقة في الشراء

وقال سعيد عبدالكريم الفهيم الرئيس التنفيذي لشركة ستراتوم لإدارة جمعيات الملاك: «نلاحظ أن مطوري الشركات العقارية يركزون في مشاريعهم على طرح فلل التاون هاوس و الفلل المستقلة، والشقق الصغيرة التي تلقى الطلب الكبير عليها، كما أن المستثمرين يثقون للغاية في الشراء والتملك في أبوظبي، خاصة مع طرح مبادرات وتشريعات تشجع على الشراء والتملك والاستقرار في الدولة، إلى جانب ممارسة وإطلاق الأعمال، ما عزز من مكانة أبوظبي كوجهة للأعمال والاستثمار».

وأضاف الفهيم: «المستثمرون لديهم ثقة كبيرة بالاستثمار العقاري في دولة الامارات لما يحققه لهم من استقرار وإقامة أو بغرض الاستثمار والاستفادة من العوائد المناسبة التي يحققها العقار، ونشهد ارتفاعاً كبيراً على العقارات في الدولة بشكل عام، ونأمل أن يتواصل هذا الطلب الذي سيتبعه إطلاق المزيد من المشاريع لتلبية».

زيادة في الشراء

ويقول عبدالرحمن الشيباني رئيس مجلس إدارة شركة منابع العقارية: «نشهد زيادة في الطلب على شراء وتملك العقارات في أبوظبي، حيث إنه بمجرد طرح شركات التطوير لمشاريع جديدة فإن الوحدات السكنية بها تباع خلال فترة قصيرة، ما يعكس نجاح شركات التطوير في اطلاق هذه المشاريع، ووجود الطلب المتواصل على شراء وتملك».

وأضاف الشيباني: «ارتفع الطلب في الفترة الأخيرة على الفلل السكنية مثل فلل جزيرة ياس في المرتبة الأولى، وتأتي بعدها الشقق السكنية، وقد تمكنت أبوظبي من أن تستحوذ علي ثقة المستثمرين والراغبين بالاقامة فيها بسبب ماتقدمه الحكومة الرشيدة من التسهيلات والقوانين المرنة وسرعة وسهولة إنجاز المعاملات وإصدار الإقامات الذهبية والخضراء ما ساهم بشكل كبير في استقرار المستثمرين، وزيادة رغبتهم في التملك والاستثمار في هذا المجال الحيوي المهم».

التطور الاقتصادي في أبوظبي

وأوضح رجل الأعمال حمد العوضي أن القطاع العقاري في أبوظبي شهد إطلاق عدد من المشاريع النوعية، وكما هو معروف فإن التطور العقاري متوازٍ ويسير مع النمو الاقتصادي والسكاني والحاجة الفعلية للأسواق، حيث نرى العديد من المشاريع التي تطلق خلال هذه الفترة وتكون مكملة للتطور الاقتصادي في أبوظبي، حيث نجد مشاريع تتناسب مع ذوي الدخل المتوسط أو المرتفع، إلى جانب مشاريع تتناسب مع ذوي الدخل المحدود، ما يساهم في توفير الحياة السكنية التي تتناسب مع جميع الفئات

وأضاف العوضي: لا يزال الطلب متواصلاً على مختلف العقارات وخاصة الفلل السكنية والشقق، كما أن بعض المشاريع توفر فللاً تتمتع بمميزات مثل وجودها ضمن مجمعات وبها مساح ومحال تجارية ومساحات خضراء وغيرها، كما نسجل طلباً عالياً على الشقق الصغيرة التي تضم غرفة واحدة أو غرفتين، خاصة في المناطق الاستثمارية الجديدة مثل جزيرة ياس وجزيرة الريم وغيرها

وأوضح العوضي أن أبوظبي مدينة آمنة من الطراز الأول ويتوفر بها نظام صحي متطور إلى جانب البنى التحتية الحديثة، مشيراً إلى أن التشريعات والمبادرات الجديدة كان لها دور مهم وكبير في تعزيز ثقة المستثمرين وجذبهم للإقامة والعمل والعيش في أبوظبي.

ضمن كادر

يقول الدكتور أيوب الفرج الرئيس التنفيذي لشركة «كي أم كي»: دولة الإمارات أحد المراكز الرئيسية للتطوير العقاري على مستوى العالم، خاصة أبوظبي التي تمتلك أفضل البنى التحتية والمقومات الأساسية لأي مطور عقاري للاستثمار وإطلاق مشاريع في المدن الحديثة، ما زاد من الطلب على العقارات في أبوظبي خاصة الطلب على الفلل السكنية والمساحات التجارية والمكاتب الذكية.

وأضاف الفرج: تشهد أبوظبي تطوراً عقارياً ملحوظاً، وتتجه لأن تكون من أوائل المدن المستدامة على مستوى العالم.

المحيري: تلبية احتياجات ومتطلبات المستثمرين



خليفة المحيري

أوضح خليفة سيف المحيري، رئيس مجلس إدارة شركة الخليج العربي للاستثمار أن دولة الإمارات في تطور وطموح متواصل، سعيًا إلى تحقيق طموحها في التقدم لتصدر مختلف دول العالم في النجاح والتفوق، حيث إن الإمارات دولة لا تعرف المستحيل، ولا توجد حدود لطموحاتها وتطلعاتها نحو المستقبل.

وذكر أن الدولة نجحت في أن تلبي كافة احتياجات ومتطلبات المستثمرين ورجال الأعمال، وتوفر لهم بيئة الأعمال المثالية والأمن والاستقرار، إلى جانب التسهيلات المتعددة والتعامل اللائق، ما عزز من ثقتهم في الاستثمار والعمل والإقامة بالدولة.

وأشار إلى سعي القيادة الرشيدة المتواصل لتحسين جودة الخدمات التي تقدم للمستثمرين ورجال الأعمال والمواطنين والمقيمين والشركات، ما ساعدهم على إطلاق مشاريعهم بكل نجاح، وممارسة الأعمال في أجواء من الثقة والاستقرار.

ولفت المحيري إلى أن شركات التطوير العقاري قد حرصت مؤخراً على طرح مشاريع عقارية نوعية، وذلك لجذب المشترين والمستثمرين بغرض الشراء والتملك، وقد تميزت هذه المشاريع بموقعها، وطبيعة الوحدات التي بها خاصة الفلل السكنية، وتوفير الخدمات النوعية والمرافق المتعددة، ما جعلها من أنجح عمليات بيع وتسويق هذه المشاريع وإقبال المشترين عليها.

وذكر المحيري أن مشروع ريم هيلز الذي أطلق مؤخراً في أبوظبي من قبل شركة كيو العقارية كان أحد أكثر المشاريع العقارية التي لاقت اهتماماً ورواجاً كبيرين من قبل المشترين والمستثمرين، الأمر الذي ساعد على تحقيق عمليات شراء كبيرة على وحداته السكنية.

وأفاد بأن القطاع العقاري في دولة الإمارات بشكل عام والعاصمة أبوظبي بشكل خاص ما زال يشهد حركة نشطة

وطلباً متواصلاً، حيث تسعى شركات التطوير العقاري إلى تلبية الطلب المتواصل على شراء وتملك العقارات، وذلك بفضل التشريعات والمبادرات التي أطلقتها الدولة مؤخراً، وكان لها تأثير إيجابي على القطاع العقاري بشكل خاص. ومختلف القطاعات الاقتصادية بشكل عام.

وأعرب المحירبي عن توقعاته أن يشهد القطاع العقاري في الجولة بشكل عام إطلاق مزيد من المشاريع العقارية الجديدة، مستفيداً من الزخم الكبير الذي حققه معرض إكسبو دبي 2020، حيث ساهم هذا الحدث الدولي في التعريف بالدولة كوجهة للعمل والإقامة والعيش، إلى جانب ما تتمتع به من مرافق متطورة وبنية تحتية حديثة وأمن واستقرار، الأمر الذي شجع آلاف رجال الأعمال والمستثمرين الجدد على القدوم إلى الدولة بغرض الاستثمار والعمل والحياة الكريمة. وأشاد المحيربي بالجهود والمبادرات التي حرصت دولة الإمارات على إطلاقها خلال العامين الماضيين، والمتعلقة بالاستثمار والإقامة ومنح الإقامة الذهبية وغيرها التي كان لها أكبر الأثر في تحسين الأداء الاقتصادي وتعافي الاقتصاد الوطني بأسرع وقت، متجاوزاً تأثيرات الجائحة التي تفشت في العالم أجمع، موضحاً أن القيادة الرشيدة تعاملت مع الجائحة بكل شفافية ووضوح، ما مكنها من تجاوزها في مدة زمنية قصيرة، ومعاودة التعافي وتحقيق النمو في الاقتصاد الوطني.